عولمة المصارف الاسلاميه

د. محمد سليم وهبه

مجلة المستثمرون، العدد 74، آيار 2008، الكويت ص 68.

توسيع رقعة التعاملات المصرفية يزيد من خطورتها على صعيد مراقبة شرعيه، وهي الاهم بما يتعلق بقاعدة ارتباط العمليات بالمفاهيم والنظم الاسلاميه.

ادخال النظم المالية الاسلاميه على صعيد دولي، الى اي موقع في العالم، يتطلب، بالاضافة الى ما تتطلبه المصارف اللتقليديه، حدا ادنى من التوافق مع المعايير والضوابط الشرعيه، على صعيد لتشغيل المصرفي، والاستخدامات الماليه.

التوافق في المعنى المالي الشرعي للمفهوم في البلد الذي يود ادخال سبل العمل الاسلامي في منظومته الماليه، يعني اضافة المنتجات الماليه بحيث تتوافق المبادئ مع التعاليم والاسس الشرعيه، والتي ستضيف هيكلة الاكلاف بالنسبة للخدمات العادية من قبض وتحويل ودفع، والتي يمكن تحييدها في خطوط الانتاج الداخليه.

العوامل المفترض اخذها بالاعتبار من قبل المصارف التي تنوي القيام بالتغيير :

- التعقيدات المتزايدة للخدمات التي يطلبها الزبائن، والتي تتطلب مرونة في الحلول،
- عولمة الاعمال التي تتآلف مع طلبات الزبائن التي تتخطى الحدود الجغرافية، وربما السقوف المالية لحدود العمليات الموضوعة،
- العنصريه التي يوجهها النموذج الاسلامي، دون النظر الى موضوعية القواعد.
- ضغوط الضوابط القانونية الدولية والتكييف معها، كزيادة اكلاف المتابعة لمكافحة تبييض الاموال والارهاب، والتي تتطلب استثمارات اضافية في اطار العمليات التشغيلية ومخاطر ادارة الاسواق الدوليه.
- تطوير اضافي في التنازل عن الصلاحيات، بغية تحقيق السرعة في تنفيذ التعاملات والدفع عن مسافه.
- زيادة البنى التوجيهيه بما يتعلق بالمعايير الدوليه، وما يدور حول اشكال المنتجات، وخططها.

- المنافسة ما بين ليس فقط المصارف الاسلامية والتقليديه، والمؤسسات الغير مصرفيه، بل من اطراف ثالثه، تفتش عن هيكلية استثماريه عبر الادوات الماليه، تؤمن به البدائل الماليه بطرق مختلفه عن الوسائل المصرفية التقليديه.

- الموظفين على مستوى التغيير من ناحية الاداء، وعلى استعداد للتكيف مع المعايير بكافة توجهاتها.

لنجاح المصارف الاسلامية في الاندماج في سيرورة العولمة على صعيد تشغيلي، وبغض النظر عن العامل العنصري، حيث يتوجب القيام بحملات تثقيفيه واعلانيه، على المستوى العالمي، لشرح صحة المفاهيم المالية الاسلامية، ليكون عبرها المدخل الى شرح العقيدة الاسلاميه، وهذا بعد ان اصبح المال هو العصب الاول في حياة المجتمعات، وكون النظام المالي الاسلامي يعمل على تنمية الاقتصاد الفعلي المنتج، فيصبح من السهل التقارب على صعيد المفاهيم الحياتية في المجتمعات الغربية والتي اصبح الاقتصاد هدفا لها بدل الانسان، لتكون المصارف الاسلامية رسالة تهدف الى المشاركة الفعلية على صعيد تحقيق الهدف الانساني، عليها تحقيق ثلاثة اهداف تتضمن في اطارها العام :

- تخفيض الاكلاف،
- تحسين مرونة المنتجات على التكيف مع متطلبات الزبائن،
- وضع حد ادنى من الاستثمار.

في تخفيض الاكلاف، يمكن للمصارف الاسلامية ترك قاعدة التكلفة النمطية والثابته، والتي تعتمد على تثبيت الاكلاف بعد احتساب قيمها ودفع اعباء ثابته دورية، والانتقال الى قواعد تكاليف مرنه ومتغيره، ترتبط مباشرة بالانتاج، بالاضافة الى تخفيض الاعباء التشغيلية والمخاطر.

وفي تحسين قدرات المنتج، هو تحسين عرض المنتج، ووسائل امتداد السوق، وربما بادخال حلول اجماليه، وعرض وسائل وقدرات تسليم مالي معقدة.

وفي تحديات الاستثمار، على المصرف الاسلامي التركيز على تخفيض الاعتماد على راس المال المباشر للمصرف، ورفع القدرات الاستثماريه لتكون العامل الجاذب والمؤثر في جذب الاموال للمشاركه في المشاريع. وعلى هذا الصعيد، قد تكون خيارات المصرف الاسلامي التخلي عن خط انتاج معين اذا كنت المخاطر كبيره، مما يؤدي الى تخفيض الاستثمار، ولكن انعكاس

التخلي عن النشاط قد تكون له سلبيات على المصارف الاسلاميه تجنبها في المرحله الاولى لاطلاق النشاط، ومنها تخفيض العائد، والاهم عدم التلاقي مع طموحات وحاجات الزبائن.

قرار اعادة الاستثمار في النشاط، ان بشراء وحدات تشغيليه جديده، او باعادة هندسة القواعد والقدرات الموجوده، والتي ستسمح بملاءمة الحلول مع حاجات الزبائن، والتي ربما ستؤخر تحقيق النتائج الماليه المرجوه، والتي تتطلب استثمارات مستمره للتأكد من ان الحلول الموضوعه تبقي النشاط في حدود المنافسه المستقبليه المتوقعه.

على صعيد تقسيم الوظائف يمكن ان يترك المصرف الاسلامي جزءا من نشاطه الى شريك، كقسم الدرسات، وبالتالي فان اتعاب هذا القسم تؤخذ على المشروع تبعا لفوتره الشركة، مما يخفض الاموال المستثمره دون ان يؤثر على مستوى النشاط، بالاضافة الى ن التخصص، والاستقلاليه التي سيتمتع بهما الشريك ستنعكس على موضوعية القرار. ولكن ذلك يتطلب وجود مهني يتمتع بنزهة وامانه، ومستعد ان يعمل في مفاهيم العمل الاسلامي، ويقبل المشلركة في العمل، وكيف ستقاس الاتعاب التي لا تتحقق مشاريعها، وما هي المسولية المهنية التي يمكن لهذه الشراكة ان تتحملها في حال عدم نجاح مشوع معين نتيجة عدم كفاية دراسات الجدوى.

في حال نجاح التعاون الخارجي، فيمكن للمصرف الاسلامي تحقيق ما يلي :

- تخفيض الاكلاف،
- الاستعادة بالتقنيات الحديثه،
- السماح بالحصول على ادق المعطيات في صميم النشاط،
- الاستفادة من التوازن الاقتصادي،
- تحرير القدرات وتركيزها في نشاطات مختلفه،
- الحصول على نوعية خدمات مميزه،
- زيادة مرونه الخدمة.